الفصل الأول

الإطار المفهومي

أولا: ماهية علم اجتماع التنمية:

1 / بدايات الاهتمام بعلم اجتماع التنمية.

2/ علم اجتماع التنمية وإشكالية التعددية السوسيولوجية.

3/ اعتبارات منهجية لابد منها

4/ تحديد المفاهيم.

ثانيا: ما هي البلدان النامية؟

1/ إشكالية التسمية.

2/ الخصائص المشتركة.

الفصل الأول

الإطار المفهومي

أولا: ماهية علم اجتماع التنمية

1) بدايات الاهتمام بعلم اجتماع التنمية:

إن علم اجتماع التنمية هو أحد فروع أو مجالات علم الاجتماع، وبالتالي فإن التأريخ لهذا الفرع يستوجب التطرق أولا إلى ظروف نشأة الأصل. فكما هو معروف أن علم الاجتماع يعتبر واحدا من العلوم الاجتماعية أستقل عن الفلسفة في ظروف معينة. إنه بمثابة محصلة الفكر النقدي لفلاسفة التنوير، هذا الفكر الذي ترتبت عنه تلك الثورات السياسية التي شهدتها أوروبا، وتأتي في مقدمتها الثورة الفرنسية، التي شكلت البناء الفكري العام لظهور علم الاجتماع. إلى جانب الثورة الصناعية ذات المنشأ الإنكليزي والتأثير الأوروبي، والتي كانت السبب في ظهور مجتمع جديد (الصناعي) على أنقاض آخر (الإقطاعي) يحمل مواصفات جديدة ــ لم تكن معهودة من قبل ــ يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

ا/ تحول مركز الإنتاج من الريف إلى المدينة.

ب/ أتساع الظاهرة الصناعية وذلك على حساب الزراعة.

ج/ انتشار المدن كمراكز جديدة بوتيرة متسارعة.

د/ ظهور الأحياء المتخلفة في أطراف (محيط) المدن.

هـ/ بدايات تشكل الطبقة العاملة الصناعية، وظهور النقابات.

و/ صعود طبقة برجوازية جديدة (البروتستانت واليهود، الذين كانوا يشكلون قاعدة البناء الطبقي السابق).

وغير خاف أن الثورة الصناعية بترديداتها المتعددة قد شكلت الأرضية أو البناء المادي لقيام علم الاجتماع، على غرار الثورة الفرنسية التي شكلت البناء الفكري.

ولقد جاءت محاولات علماء الاجتماع الأوائل لتتعامل مع هذا الواقع بمتغيراته البنائية الفكرية منها والمادية. ولا مجال هنا لتتبع الانقسامات والصراعات النظرية (الفكرية والإيديولوجية) من خلال تعاملها مع هذا الواقع، ومحاولة تجاوزه، بتغييره أو المحافظة عليه، وذلك استنادا إلى الحقيقة التي مؤداها أن النظرية هي تجريد لواقع معين، ومحاولة في نفس الوقت لفهم أكثر له (الواقع الأوروبي). وهذا الواقع الذي شهد بوادر ظهور علم الاجتماع بنظرياته هو الواقع الأوروبي، لهذا نجد أن علم الاجتماع في بدايات تشكله الأولى قد أهتم أساسا بالظروف العامة للبلاد الأوروبية وكيفية ترقيتها وتحسينها (أي تنميتها). وقد استمر في ترسيخ هذه النظرة الإقليمية المتحيزة بصورة أكثر بظهور النزعة الأمبريقية وسيطرة علم الاجتماع الأمريكي. وفي هذا السياق، فحتى علماء الاجتماع أصحاب النظريات الكبرى من أمثال: دوركايم، ماكس فيبر وماركس، لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوروبية عموما. حيث بنى مثل هؤلاء الرواد مجتمعاتهم النموذجية على عدد من الفرضيات حول أصول وتطور ومستقبل المجتمع، انطلاقا من نمط المجتمعات البدائية ووصولا إلى المجتمع الأوروبي ــ النموذج ــ باعتمادهم جزئيا على دراسات لأنثربولوجيين، اقتصاديين وجغرافيين ...الخ.

ولهذا، فإنه رغم بدايات ظهور بوادر الاهتمام بالتنمية فإن ذلك كان يغلب عليه الطابع المحلي، أي الاهتمام بما يجري في المجتمعات الغربية دون سواها.

حتى وإن كان علماء الأنثربولوجيا الأوائل يهتمون بالمجتمعات البدائية، فإن ذلك فقط من أجل تنميط الحضارة ما قبل الصناعية، والتي يفترض أن أوروبا قد قطعتها. وما تجدر ملاحظته أن المعلومات والبيانات التي جمعها الأنثربولوجيون (إلى جانب الرحالة والجنود) قد استفيد منها في مجالات أخرى، كانتشار الظاهرة الاستعمارية أين ساد الاعتقاد بأن الأنثربولوجيا هي علم استعماري، وذلك لأنها تسهل للمعمرين مهمة غزو البلاد المتخلفة، وذلك بتوفير المعلومات الكافية. غير أن هذا الحكم ليس صحيحا ولا ينبغي أن يلصق بهذا العلم لمجرد تطبيقه واستعماله لأغراض دنيئة، من بعض الأطراف أو الجهات ذات نفس المقاصد.

خلاصة القول، أن علم الاجتماع في مرحلته الأولى (التمهيدية التأسيس الأكاديمي) كان مهتما بقضايا البلاد الصناعية المتقدمة، وأغفل (عن وعي) التنظير لأوضاع البلدان الأخرى، والتي كانت في معظمها عبارة عن مستعمرات خاضعة لتلك الدول الأوروبية التي ظهر بها علم الاجتماع (بريطانيا وفرنسا). وبقيت كل المحاولات ذات طابع استرجاعي، مركزة تركيزا كاملا على البلاد المتقدمة (الاستعمارية)، تفتقد إلى النظرة الشاملة التي يفترض أن تسود.

ومما لاشك فيه أن الاستعمار قد لعب دورا محوريا مزدوجا، فهو من جهة ساعد على نمو الرأسمالية، ومن جهة أخرى ساهم في تنمية تخلف البلاد المستعمرة، بتغلغل آلياته في أ بنية رخوة زاد في تشويهها، "هناك ارتباط قوي وواضح بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمي، وكذلك ارتباط أوضح وأقوى بين ذلك الاستعمار وتطوره في العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية، إن مستقبل تلك البلاد إنما يتشابك بشكل قوي مع الظروف الاستعمارية التي ارتبطت بها، أو الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمي

حتى بالنسبة لتلك القلة القليلة من الدول التي لم تخضع بشكل مباشر أو رسمي للسيطرة الاستعمارية، لأن من البديهي والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد تدخلت في تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريبا" [الجوهري، 1982، 87].

يمكننا القول إ ذ ن، أن علم اجتماع التنمية قد بدأ يتبلور ويتوسع، ولكن بصورة مقطعية أو قطاعية، ولإفادة المتروبول بشكل واضح؛ وفي المقابل إهمال وتجاهل وحتى تشويه صارخ للدول الأخرى. وفي هذا المقام نؤيد ما ذهب إليه "الجوهري" بأن "علم اجتماع التنمية هو علم وليد حديث النشأة ...نشأ كرد فعل إزاء خيبة الأمل التي استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدي القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية من عملية التنمية، أو من الانحصار الضيق في دائرة الانتهازية السياسية التي كانت تريد تقديم "مساعدات فنية" للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة، فقد كان يُذهل المسؤولين في البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدمونه من مساعدات إلى بعض البلاد النامية، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا في كثير من الأحيان، يتجلى في رفض الأهالي له، أو عدم ثقتهم فيه، بل وأحيانا يؤدي إلى نتائج عكس ما أرادوه له، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنية الصحيحة وسلامته الاقتصادية(من وجهة نظر الاقتصادي الغربي). ولكن الحقيقة أن "مشروعات التنمية" هذه التي كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر إلى البيانات الإحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة في البلاد التي ستقام فيها، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون إلى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد...إن علم اجتماع التنمية لم يستطع أن يكسب الجولة نهائيا أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملي السريع في ممارسة السياسة، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون إلى مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلا، وإنما كمنافذ لفتح

أسواق تلك البلاد، أمام سلع البلد الغني، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادي في نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون إليه إذا ما رغبوا في تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم...والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم في امتلاك زمام المبادرة، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد، وفتح مغاليقه وحل معضلاته بأنفسهم وإجراء البحوث على مجتمعاتهم، لكي تكون لهم هم اليد العليا في توجيه مشروعات التنمية ــ سواء تلك التي تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلي ــ لكي تخدم بحق الاقتصاد الوطني، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار إلى مرحلة الانطلاق والحركة" [الجوهري، 1982، 88-89].

فالاهتمام بالدول غير الأوروبية (النامية أو المتخلفة) بدأ يعرف محاولات محتشمة، وكانت في غالبيتها تخدم الدول المتقدمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وهذا الاهتمام الذي كان في شكل برامج قطاعية أو مساعدات هامشية لم يرق إلى مستوى التنمية الشاملة بقدر ما كان نموا جيبيا ولصالح فئات متميزة لكسب ولائها وحتى تبقى حامية لمصالح الدول المتقدمة. فالكثير من التجارب أوضحت أن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة ــ الغنية (مثلا) لم تصل إلى مستحقيها الفعليين والمعلن عنهم رسميا، ولم تحقق الغاية المنشودة من تقديمها، وبقي الهدف هو مجرد دعاية مجانية للدولة الغنية لإظهار بأنها النموذج الأمثل الذي يجب أن يحتذى به من قبل الدول الأخرى، وأكثر ذلك هو فتح منافذ جديدة لمصادر ثراء إضافية أو إيجاد أسواق استهلاكية جديدة.

ولهذا أثبتت معظم الشواهد التاريخية أن محاولات التنمية هذه قد فشلت، وبالتالي فشل علم اجتماع التنمية أمام مثل هذا الاتجاه النفعي ــ العملي السريع الذي

حصر التنمية في مجرد خلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين من أبناء البلاد المستعمَرة.

والملاحظ أن عملية التفاعل (التعايش والتصادم) بين الرأسمالية ممثلة في البلدان الاستعمارية، ونظم البلدان المستعمرة قد ساعد في لفت الانتباه والاهتمام بدراسة ظاهرة الاستعمار والمشكلات المرتبطة بها. فلقد تفطن البعض من قادة الدول المستعمَرة إلى أن الانطلاقة الحقيقية للتنمية تبدأ من تصفية الاستعمار أولا. وبالفعل، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت معظم الدول المستعمرة تنال استقلالها؛ فإذا كانت دول أمريكا اللاتينية مستثناة من هذه القاعدة لأنها استقلت منذ أمد بعيد، فإنه بالنسبة لدول جنوب آسيا قد شهدت اندفاعا نحو الاستقلال في فترة قصيرة جاءت بعد 1945 مباشرة، في حين عرفت دول إفريقية كثيرة استقلالها مع بداية سنة 1960 حتى أصبح هذا العام يعرف بعام أفريقيا، وتوالى استقلال الباقي.

إذن ومع انحسار الظاهرة الاستعمارية (الاستقلال)، بدأ يزدهر في المقابل البحث حول تلك البلدان الأقل تطورا، والذي يمكن تحديده بالسنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين. وبالرغم من التوسع التدريجي لمجال الدراسة في هذا الحيز، فإن الفكرة التي لا تزال سائدة لا تعدو أن تكون سوى بعض سياسات التنمية (النفعية) الجزئية المحدودة في جزء منها أو أنها من الناحية العلمية تبقى مجردة وبعيدة عن الواقع المحلي، وبالتالي تبقى عاجزة عن تقديم بدائل ملموسة لحل المشاكل العملية التي، من المفروض، أن علم اجتماع التنمية يهدف إلى التطرق إليها ومعالجتها.

وتأسيسا على ما سبق، يمكننا القول أن الاهتمام في هذه المرحلة من تاريخ علم اجتماع التنمية قد كان منصبا على التنمية الاقتصادية القطاعيةsectorial

economic development ، أو على مجرد نمو كمي لبعض القطاعات ولصالح فئات متميزة فقط. ونظرا لاعتبارات تاريخية وتطورية، بدأت ملامح علم اجتماع التنمية تأخذ أبعادا جديدة، فمع اشتداد الحرب الباردة أين أصبحت الدول المستقلة حديثا محل اهتمام السياسة الخارجية للدول الصناعية في المعسكرين (الرأسمالي والاشتراكي)، بدأ هذا الفرع العلم ـ اجتماعي يشهد المزيد من الاهتمام، فتوفرت معلومات مفصلة عن قضايا التنمية، كما ظهرت العديد من الأفكار النظرية التي بدأت تتبلور مع مرور الوقت لتشكل تراثا نظريا معتبرا لم يشهد إجماعا في الرأي حوله فيما يخص التعامل مع هذه المسألة (التنمية)، وذلك على الرغم من وجود إجماع حول حالة الفقر والمعاناة، ومن ثم التخلف التي تخبرها هذه الدول.

واستمرت المحاولات القليلة والجادة التي تريد رؤية المشكلة في سياق عريض وشامل من أجل العمل على خلق تنمية حقيقية للبلاد (المتخلفة). وبدأ يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الحل يكمن في مدى نجاح أبناء تلك البلاد أنفسهم في امتلاك زمام المبادرة، والعمل على استيعاب أسرار هذا العلم الجديد، وإجراء البحوث على مجتمعاتهم من أجل توجيه مشروعات التنمية، سواء منها تلك التي تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلي لكي تخدم مباشرة الاقتصاد الوطني، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والخمول والثبات أو التقهقر في كثير من الأحيان إلى مرحلة الانطلاق والديناميكية، ومنطلقة من خصوصياتها التاريخو ـ ثقافية (التاريخية والثقافية) دون إهمال للسيرورة المعرفية العلمية لعلم الاجتماع كفرع من المعرفة الإنسانية عموما.

وهذا ما يؤكده "عبد الصمد الديالمي" في كتيبه الموسوم: القضية السوسيولوجية، حيث يدعو " إلى عدم الاعتراف بوجود سوسيولوجيا مرجعية يجب

الانطلاق والاعتماد عليها أو التموضع داخلها أو ضدها. إن السوسيولوجيا الغربية الوضعية، البنائية والوظيفية، ينبغي أن تدرك رغم كل عطائها كمدرسة، كموقف، من بين المدارس والمواقف الممكنة أو الموجودة، صحيح أن هناك اليوم سيادة فعلية لهذه المدرسة تكاد تحولها إلى سوسيولوجيا مرجعية. لكن يجب أن نعي أن سيادة المدرسة أو المدارس الغربية لا تعود إلى قوة نظرية ومعرفية، بقدر ما تعكس وضعا دوليا، فوراء سيادة سوسيولوجيا الغرب، هناك بكل بساطة سيادة الغرب الرأسمالي... إن سوسيولوجيا التنمية يجب أن تتحول إلى تنمية السوسيولوجيا، إلى بحث عن وضع سوسيولوجي عالمي جديد، يراعي الحوار السوسيولوجي بين الجنوب والجنوب بالأساس س دون أن تلعب سوسيولوجيا الشمال دور النموذج أو المشروع" [الديالمي، 1989، 23 ــ 30].

وفي نفس المنحى ــ وبحدة أقل ــ يتطرق نفس الكاتب إلى نظرية التبعية باعتبارها محاولة تحرر من الهيمنة النظرية الغربية إلا أنها تبقى محدودة، بقوله: "صحيح أن محاولة مدرسة التبعية محاولة أولى في سبيل التحرر الذاتي (تحرر السوسيولوجيا) والموضوعي (تحرر أمريكا اللاتينية). إلا أننا نرى أن هذه المدرسة تقف عند مستوى النقد، بمعنى أنها لم تقطع بالمرة مع إشكالية التنمية ولم تخرج من فلكها. إنها سوسيولوجيا محيطية تؤمن موضوعيا بسوسيولوجيا مركزية، أي مرجعية في نهاية التحليل. إن المطلوب في نظرنا اليوم هو الانتهاء من إدراك السوسيولوجيا من خلال ثنائية المركز والمحيط، وفي نفس الوقت إنتاج سوسيولوجيا تفرز مشاريع اجتماعية جديدة تتحرر من الاقتصادي وتحرر الاقتصادي" [الديالمي، 1989، 30].

وللخروج من هذه الهيمنة المرجعية يؤكد على ضرورة البدء بالانطلاق من الخصوصيات التاريخو ــ ثقافية المتباينة: " في مرحلة أولى تشجيع سوسيولوجيا

هندية وسوسيولوجيا عربية وسوسيولوجيا زنجية. إن الرجوع إلى هذه الأبعاد الإثنية رجوع إلى التراث ورجوع إلى ضرورة كتابة التاريخ الاجتماعي. بمعنى أن الإبداع لا ينطلق من لا شيء، وإنما من معطيات قديمة، ولكنها جديدة ومخصبة لفكر سوسيولوجي لا يعيرها أي اهتمام اليوم" [الديالمي، 1989، 30].

وبالفعل فإنه انطلاقا من المسلمة التي مؤداها أن أي شكل من أشكال التنظير أو التفكير هو انعكاس لواقع بنائي معين، مثل هذا الواقع الذي يحمل رؤى وتيارات إيديولوجية يبقى يدعمها، ظهرت رؤى نقدية تحاول تفسير واقع مجتمعات الدول النامية عن قرب ومن الداخل؛ ولهذا فقد شهدت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في دراسات التنمية والتي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والمميزة لأي مجتمع من مجتمعات البلدان النامية. وفي هذا السياق دعا عدد من الباحثين إلى ضرورة تأسيس علم اجتماع البلدان النامية بدلا من علم اجتماع التنمية، لأن هذا الأخير هو علم رأسمالي كالمجتمع الذي نشأ فيه، ولهذا برزت بأهمية أكثر ضرورة التعامل مع الخصوصية التاريخية في أية عملية تنموية. وعلى علم الاجتماع (وعلم اجتماع التنمية بالأساس) أن لا يتجاهل مثل هذه الحقيقة إذا أراد أن يكون عالميا.

2)- علم اجتماع التنمية وإشكالية التعددية السوسيولوجية

وصلنا من خلال تحليلاتنا السابقة إلى ظهور ملامح متميزة لعلم اجتماعي يتمتع ببعض الخصائص تخصه لوحده، وبالرغم من الجدل الذي تطرحه مثل هذه الفكرة، والذي قد يبدو الجدل حولها غير مجدي، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة التعدد السوسيولوجي، ومن ثم طرح التساؤل حول حقيقة هذه المسألة، بمعنى هل

نحن أمام علم اجتماع واحد؟ أم أمام علوم اجتماع متعددة؟ وذلك حتى ولـــو علـــى مستويات محددة. وهذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقا.

إن إشكالية التعددية السوسيولوجية ما تزال تطرح نفسها، وذلـك حتـــى بعـــد انكماش العالم الثاني، وخاصة في بعده الإيديوسياسي. حيث تطفـــو علـــى مســـتوى النظرية السوسيولوجية والفكر السوسيولوجي هذه المسألة، وتظهر بجلاء أكثر علـــى المستوى التطبيقي(مستوى الواقع الاجتماعي).

وإذا أخذنا في الاعتبار أن لكل علم بُعد تطبيقي، فإننا نصل إلى اســـتنتاج أن هنـــاك ثلاثة مستويات:

- علم الاجتماع العام الغربي(البرجوازي).
- علم الاجتماع العام الماركسي.
- علم اجتماع البلدان النامية.

وهذا ما يذهب إليه "محمد الزعبي" في مخطط توضيحي أورده في كتابه: علم الاجتماع العام والبلدان النامية.

علم الاجتماع	
علم الاجتماع البرجوازي	علم الاجتماع الماركسي
علج البلدان الرأسمالية ـــ علج البلدان النامية ـــ علج البلدان الاشتراكية	

المستـــوى	الحالة التعددية
1. العلمـــي	علم الاجتماع
2. الإيديولوجي	علج البرجوازي & علج الماركسي
3. التطبيقي	علج.البلدان الرأسمالية علج.ب.النامية علج.ب. الاشتراكية

مخطط يبين موقع علم اجتماع البلدان النامية في البناء النظري لعلم الاجتماع [الزعبي، 1989، 151].

من حيث المستوى العلمي، وإذا أخذنا في الاعتبار مبدأ التداخل بيـــن العـــام، الخاص والوحيد، وكذلك التداخل فيما بين المستويات وما يربط بينها مـــن علاقـــات جدلية، فإن هناك علم اجتماع واحد. وتبقى الإنشطارات التي قد تظهر هـــي بمثابـــة اعتبارات تـــستدعيها متطلبات التحليل والدراسة لا غير. فالعام مثلا قد ينقسم ويـــأخذ بعدا متميزا في أحد مستوياته الدنيا، إما عموديا أو أفقيا.

ففيما يخص موضوعنا، وفي المجال الإيديولوجي نلاحظ أن علـــم الاجتمـــاع ينقسم إلى علمين: علم الاجتماع الغربي (العالم الأول).

علم الاجتماع الماركسي (العالم الثاني).

كما ينقسم على المستوى التطبيقي المحض إلى ثلاثة مستويات.

وإذا كانت الثنائية الأولى تعكس بُعدا إيديولوجيا، فلسفيا ونظريـــا بالإضافـــة إلى بعدها التطبيقي (اكتمال الأبعاد)، فإن صفة العلم الذي يهتم بالبلدان النامية يعكـــس بصورة أساسية البعد التطبيقي فقط، وتبقى بقية الأبعاد في حاجة إلى اهتمام. حيـــث لم تتشكل بعد أطره الفلسفية والنظرية الواضحة التي تميزه عـــن غـــيـــره، بـــالرغم من بعض المحاولات المحتشمة (لعل محاولة "الديالمي" التي تطرقنـــا إليـــها هـــي الأهم).

إن مثل هذا الوضع يطرح على الفكر السوسيولوجي إشكالية خاصة، فيما يتعلق بعلم اجتماع التنمية (علم اجتماع البلدان النامية)، وامتدادا ته وتميزه، وعلاقته بعلم الاجتماع العام " إنه لكي يمكن التكلم عن "علم" ما، سواء أكان أصليا أم فرعيا، لابد وأن يكون له موضوع متميز، وبالتالي مهام ومناهج وتقنيات خاصة ومتميزة نسبيا على الأقل. وإذا كانت السوسيولوجيا تنقسم إلى سوسيولوجيا نظرية، وسوسيولوجيا تطبيقية، فإن السؤال ــ الإشكالية الذي يطرحه هذا الواقع هو: أين هو موقع علم اجتماع البلدان النامية من هذين الفرعين (النظري والتطبيقي)؟ هل هو علم"أصلي"كبير يكافئ زميليه الآخرين، علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي، أم أنه علم "فرعي" تطبيقي استدعته الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملموسة في البلدان النامية، أم أنه حالة خاصة تجمع بين المستويين العام والخاص، أي أنه نوع من "العلم ــ الفرع"، وفي هذه الحال ألسنا بحاجة إلى علم اجتماع تطبيقي خاص بالبلدان الاشتراكية، وآخر خاص بالبلدان الرأسمالية وذلك على غرار علم اجتماع البلدان النامية، الأمر الذي يفترض ضرورة التمييز بين مفهومي "علم الاجتماع البرجوازي" و "علم الاجتماع الماركسي"من جهة، وعلم اجتماع البلدان الرأسمالية" و"علم اجتماع البلدان الاشتراكية" من جهة أخرى " [الزعبي، 1989، 150].

إن هذا يقودنا إلى تأكيد انقسام السوسيولوجيا ــ إيديولوجيا ــ إلى علمين متميزين عن بعضهما، وهما علم الاجتماع الغربي/البرجوازي وعلم الاجتماع الماركسي. (هنا وجب التنبيه إلى أن الماركسية هي نظرية وممارسة THEORY & PRAXIS، فإذا كانت ممارسة قد أصابها الفشل، فإنها كنظرية علمية ما تزال قائمة، وما بقي من هذا الاتجاه بدأ يتأقلم مع مستجدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي (الإجتصادي). وإذا كان البعد الإيديولوجي قد خفت حدته، أو، دعنا نقول، تحولت

بؤرة الاهتمام فيه إلى عوالم أخرى منها العالم الإسلامي (والجدل حاد الآن بين مؤيد ومعارض:"فوكوياما" و"هانتينتون" وأتباعهما)، فإن ذلك يمكن أن يعتبر مؤشرا للمّلمة علم الاجتماع. ولهذا فإن علم اجتماع التنمية أو علم اجتماع البلدان النامية يبقى مجرد امتداد طبيعي لعلم الاجتماع العام (وهذا ما سبق التأكيد عليه). إنه ليس علما ثالثا مستقلا بذاته، وما يميزه هو فقط موضوعه الخاص به والمتمثل في البلدان النامية. وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الاختلافات تبقى على المستوى التطبيقي وما يحمله من دلالات " إن البلدان النامية لا تمثل تشكيلة إجتصادية محددة، إنها بلدان "تابعة"، "متعددة الأنماط"، "انتقالية"، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على حالة الوعي الاجتماعي السائد فيها، بما في ذلك علم الاجتماع. إن علم اجتماع البلدان النامية يقف مثل زميليه على ترابه الخاص، وإذن فإن الظواهر التي يدرسها إنما تقع تحت يديه، ولكنه من الناحية الإيديولوجية، إنما يرى (يفسر، يحلل، يعلل، يفهم) بعيون إما علم الاجتماع البرجوازي، أو علم الاجتماع الماركسي، إنه امتداد إيديولوجي لهما "[الزعبي، 1989، 159]. وهنا وجب التأكيد على رأي "الد يالمي" السالف الذكر، والذي يدعو إلى ضرورة التحرر من هذه المرجعية.

ويضيف "الزعبي" في هذا المعنى قائلا: " وكما يلاحظ فإن العلوم السوسيولوجية التطبيقية الثلاثة قد ظهرت على التتابع بحسب ظهور التشكيلة المعنية. فعلم الاجتماع البرجوازي هو أقدم هذه العلوم ويليه علم الاجتماع الماركسي؛ وأخيرا علم اجتماع البلدان النامية (أو علم اجتماع التنمية). أما الأمر الثاني الذي تنطوي عليه صفة التاريخية، فهو أن ظاهرة البلدان النامية هي ظاهرة مؤقتة، إنها مرتبطة بحالة "التخلف ــ التبعية" السائدة فيها، وبالتالي لابد وأن تنتهي عاجلا أم آجلا على يد الجهد "التنموي" إلى حالة التقدم وانتهاء التبعية. ومن جهتها فإن ظاهرة التعايش بين أنماط إنتاجية متعددة، لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة "انتقالية"

سوف تنتهي بانتهاء حالة " التخلف" التي تمثل السبب والنتيجة معـــا لـــهذه الحالـــة الانتقالية، سواء كان ذلـــك علـــى المنـــوال اليابـــاني أو علـــى المنـــوال الكوبـــي والفيتنامي"[الزعبي، 1989، 160].

غير أن هذا الوضع لا يصدق دائما في واقع الأمر، فحالتي التخلف والتبعيـــة سوف لن تزولان نهائيا. وإذا استطاعت دولة ما أن تفلت منهما فإن أخرى سوف لن تستطيع ذلك، كما أن ثالثة قد تتضاف إلى تلك المجموعة. هذا بالإضافة إلى البعـــد النسبي لحالتي التخلف والتقدم، فدولة متقدمة بالنسبة لدولة أو دول أخرى، هي ليست كذلك بالنسبة للبعض الآخر.

إذن، ومن خلال ما توصلنا إليه يمكننا أن نؤكد على استمرار علم اجتمـــاع التنمية (أو علم اجتماع البلدان النامية)، ومن تم استمرار الانقسام بين هـــذا الأخـــير وبين علم الاجتماع العام على المستوى التطبيقي، ولكن مع ضرورة توطيد الانتمـــاء للأصل. وبهذا تبقى مهمة علم اجتماع التنمية (التسمية الأكثر حيادية، والتي نحبذهـــا بدلا من علم اجتماع البلدان النامية)هي محاولة الانعتاق من حالتي التخلف والتبعيـــة اللتين تطبعان الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية، وذلك بجـــهود أبنائـــها ولصالحهم، ويبقى علم الاجتماع هو الإطار المرجعي ــ العلمي لأية محاولة.

3)- اعتبارات منهجية لابد منها :

تأسيسا على ما تم التطرق إليه سابقا يمكن أن نطرح جملة مـــن الاعتبـــارات التي لابد على دارسي علم اجتماع التنمية الاهتمام بها وكذلك مراعاتها وهي:

- لكي نفهم الوضع الراهن الذي تعيشه البلدان النامية أو الفقيرة أو الأشـــد فقرا . لابد من معرفة حقيقية للمكانة التي تحتلها في النظام العالمي للعلاقـــات الاقتصادية والاجتماعية؛

- النظر إلى العالم كوحدة شاملة متكاملة برغم ما تحمله من تناقضات. فإذا كنا سنهتم بجزء، ولو أنه الأكبر من العالم، والذي يمكن أن نسميه العالم الثالث، فإن فهم واقعه غير الموحد، بكل تأكيد، يستدعي معرفة بقية العالم والذي يتشكل من العالمين الأول والثاني (سنعود إلى هذه المسألة بشيء من التفصيل). وفي هذا السياق نلاحظ انحسار العالم الثاني إلى درجة كبيرة، ولو أن هناك بعض ملامح العودة ولو من بعيد (في إطار بعض الأحزاب الاشتراكية)؛

- من خلال إتباع النظرة الكونية (السياق العالمي) لبلدان العالم يمكننا فهم حقيقة ميكانيزمات توزيع الرخاء والفقر والمعاناة في العالم. (لا يجب أن نخلط هنا مع فكرة العولمة التي تستند إلى مبدأ أحادية التنمية وذلك بالارتكاز على اقتصاد السوق السائد حاليا)؛

- إن الفقر النسبي الذي تشهده دول العالم الثالث هو في حقيقة الأمر مرتبط إلى درجة كبيرة بالغنى النسبي الذي تتمتع به دول العالم الأول ويليه العالم الثاني؛

- إذا كنا ننادي بالنظرة الشمولية ــ العالمية لفهم التنمية، فإننا نؤكد أيضا ــ وبدرجة أكبر ــ على الخصوصية التاريخو ــ ثقافية المتميزة؛

- إذ أنه وبدون معرفة حقيقية لخصوصيات أي بلد، فإنه من المستحيل بعث التنمية الحقيقية والمستقلة؛

- إن الاعتماد على استيراد "نموذج" التنمية من الخارج دون اعتبار للمقومات الداخلية مآله الفشل. فهناك الكثير من الدول رأت مثلا أن التصنيع على طريقة المفتاح في اليد أو المنتوج في اليد، يعني التنمية

المنشودة، أي الاعتراف الضمني بإمكانية تنمية المناطق الفقيرة، ولكن ثبت العكس، إذ أنه وبدون فهم للواقع الخصوصي وأخذه بعين الاعتبار فلن تقوم للتنمية قائمة. ومعرفة الخصوصية التاريخية لا يتأتى إلا بالتعامل معها أيضا في سياق تاريخي متصل يأخذ في اعتباره تجربة الماضي مهما كانت؛

- إذا كنا يجب أن نهتم بالخصوصية التاريخية وفي سياق تاريخي متصل، فإنه لا ينبغي إهمال حقيقة المساعدات الخارجية، ومن يستفيد منها فعلا وهل تمس كل الفئات الاجتماعية، أم أنها تفيد أكثر الدول المانحة أو مجرد الهيئة التابعة أساسا للدولة، وتعمل بالتالي على تكريس التبعية، ومن تم التخلف أو بالأحرى تنمية التخلف بدلا من التحرر منه، وتحد من الانطلاق في التنمية الذاتية المستقلة.

4)- تحديد المفاهيم:

تكتسي المفاهيم أهمية كبيرة في البحث الاجتماعي، إذ أنه لا ينبغي تجاوز تحديدها في أي بحث من البحوث الاجتماعية. ففي هذا الصدد يتفق الجميع (مختصون ومهتمون) على أن مفردات الواقع الاجتماعي ليست بارزة وواضحة للجميع بنفس الدرجة فهي بناءا على عدة اعتبارات يمكن تحديدها في التالي:

ا) أن هذه المفردات تختلف من حيث اختلاف الراصدين لها.

ب) أنها تختلف باختلاف المتخصصين فيها.

ج) أنها تختلف باختلاف المتعايشين معها.

وفي هذا السياق لا ينبغي أن تفوتنا الإشارة إلى مسألتي المرونة النسبية والموضوعية النوعية اللتين تميزان العلوم الاجتماعية عموما وبخاصة علم الاجتماع باعتباره الأخ الأصغر للأولى. لأنها تدرس الإنسان في المجتمع، وكليهما (الإنسان

والمجتمع) يتميزان بالتغير والتبدل المستمرين، ومثل هذه الخاصية تضفي على هذه العلوم نوعا من الحيوية والتجديد تفتقدهما العلوم الطبيعية، وهذه خاصية إيجابية يجب القبول بها.

إن المفاهيم في أي بحث اجتماعي هي بمثابة السكة الحديدية التي يسير عليها القطار فكما أن القطار لا يمكنه الوصول إلى مبتغاه دون سكة حديد. فكذلك البحث الاجتماعي لا يحقق أهدافه بموضوعية إلا إذا قام بمجموعة خطوات، تأتي في صدارتها عملية تحديد المفاهيم.

فتحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية أمر بالغ الصعوبة (على العكس بالنسبة للعلوم الطبيعية حيث أن تحديد المفاهيم إجرائيا هو أمر مألوف). فإلى جانب الاعتبارات السابق ذكرها، فإن المفهوم الاجتماعي قد يختلف باختلاف المدارس الفكرية، ولهذا فعند تحديد المفاهيم الاجتماعية على الباحث الكشف عن الترابطات والتأثيرات المتداخلة لبعض المفاهيم، بحيث يمكن الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم الأهداف الرئيسية للبحث، وقد يتطلب البحث تحديد معنى المفاهيم التي جرى الاختلاف على تحديد مدلولها بحسب الاتجاهات الفكرية لبعض المفكرين من أجل تثبيت المدلول الذي يحمله المفهوم في البحث.

والمفاهيم هي رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم، أو هي تجريدات للأحداث. وكما يعرفها" معن خليل عمر" :" هي الصورة الذهنية ــ الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث "[معن، 1996، 56].

وتتحقق عملية تحديد المفاهيم من خلال الملاحظات المنظمة والإدراكات الدقيقة للباحث فيما يخص أية ظاهرة. فمن المحتمل جدا أن تكون بعض جوانب

الظاهرة المدروسة غامضة عند الآخرين، أو تحتاج إلى توصيف وتوضيح. وبخاصة إذا كانت الظاهرة تعكس خصوصية حالة معينة، أو فترة زمنية طارئة أو ثقافة فرعية...الخ. أو أن بعض المصطلحات والمؤشرات المتداولة بين الناس قد تكون ذات استعمالات واحدة في أكثر من مجتمع لكنها تختلف في معانيها أو دلالاتها أو مضامينها، أو أن لها جذور تاريخية في ثقافة المجتمع، أو أن توجد بعض المفاهيم الاجتماعية التي تتطلب سلسلة من التحديدات الدقيقة والمتصلة، أو أن استعمالاتها تتعارض مع استعمالات المنهج العلمي (وكل هذه الاعتبارات تكاد تكون صادقة في موضوعنا)*، ولهذا وجب تحديد المفاهيم التي سيتم التعامل معها لاحقا.

فالمتتبع للدراسات الاجتماعية عموما وعلم اجتماع التنمية تحديدا، يلاحظ أن هناك تزايدا كبيرا في الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالتنمية أو التحديث الحضاري cultural modernization، حتى أن بعض النقاد يعتبرون دراسات التنمية الآن مثلها مثل اجتماعيات التصنيع في القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، ولهذا نلاحظ الكثير من المفاهيم في هذا الميدان. وفي هذا الصدد يؤكد العديد من المشتغلين بعلم اجتماع التنمية خصوصا أن مجموعة من المصطلحات القادرة على التعبير عما يحدث بالفعل داخل الدول النامية من عمليات تحول جذري، لم تكتمل بعد بصورة واضحة ومحددة ودقيقة، فقد ترددت في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات كالنمو، التغير، التقدم والتطور... الخ. دون تحديد دقيق لمعنى كل منها، وتشابك بعضها مع بعض. وسنحاول لاحقا تحديد أهم المفاهيم المتداولة في علم اجتماع التنمية.

---

*للمزيد من التفاصيل أنظر، علي غربي و فضيل دليو (تحرير): أسس البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة، 1999، ص ص 102-85.

1-4) التنمية/ development

يعتبر مفهوم التنمية واحدا من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية. وقد كان علم الاقتصاد أسبق العلوم الاجتماعية إلى الانشغال بهذا الموضوع، حيث حاول علماء الاقتصاد إماطة اللثام عن عوامل التخلف الاقتصادي ومظاهره، وكذلك بيان الاستراتيجيات الملائمة للتنمية. ورغم تباين الرؤى فيما بين علماء الاقتصاد حول محتوى التنمية من حيث تحديد الوسائل والأهداف، إلا أن هناك حدا أدنى من الاتفاق، على أن التنمية تشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه على طريق النمو الذاتي، وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وعلى عدم إغفال العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية في عملية التنمية الاقتصادية [المنوفي، 1980، 9-10].

وقد استخدم هذا المفهوم كذلك في علم السياسة وأصبحت التنمية السياسية أحد أبرز محاور هذا العلم، فهي تشير إلى إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية وكذلك إرساء تقاليد الديمقراطية، فضلا عن خلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي الذي يتخطى الولاءات المحلية الضيقة، وتشجع على المشاركة السياسية [المنوفي، 1980، 12-13].

ومن هذا المنطلق، يزخر التراث السوسيولوجي والاقتصادي بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع، والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها

ومستوياتها، وفي هذا الإطار سنستعرض بعض هذه التعريفات قصد إلقاء الضوء على جوانب التنمية وتحليل محتواها للوصول إلى فهم دقيق لها.

أ) تعريف الأمم المتحدة: اشتهر تعريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية واستقر في الأذهان لفترة طويلة، وهذا التعريف يرى بأن التنمية هي عبارة عن "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد" (عبد الهادي محمد والي، 1982، 49-50).

ب) تعريف سعد الدين إبراهيم: ويقصد بمفهوم التنمية " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع" (سعد الدين إبراهيم، 1978، 66-67). ولهذا التعريف عناصر أساسية أهمها:

- أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون سوى عوامل مساعدة أو ثانوية.
- أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.
- أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيان وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في يداخل كل كيان.

ج) تعريف محمد الجوهري: يعرف التنمية بشكل عام كعملية تغير ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية) وموجهة، تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع)، وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء

الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته. فالتنمية تنطوي كذلك على توظيف كل الإمكانات المادية والقدرات البشرية من أجل الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية(الجوهري، 1982، 144–145).

وهناك من يرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن، في أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (الكردي، 1977، 72).

إن النظرة التحليلية المتأملة فيما قدم من تعاريف لمفهوم التنمية تكشف من خلال العرض السابق لنماذج من هذه التعاريف ــ التي حاول أصحابها الإحاطة بمدلول التنمية ــ أن ثمة جملة الخصائص التي يتسم بها مفهوم التنمية باعتبارها عملية تغيير اجتماعي يمس كل أنساق البناء الاجتماعي بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع، ولعل أهم الخصائص المتضمنة في جل هذه التعاريف تتلخص فيما يلي:

1. النظر إلى التنمية كعملية تغيير شاملة وموجهة لكل قضايا المجتمع، يكون القصد منها تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها الأسمى، وبالتالي فإن هذا يعني: "أن التنمية عملية متكاملة موحدة تشمل في آن واحد النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ذلك أن الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد" وهذا الأمر يستلزم معالجة التنمية باعتبارها مجتمعية تتعلق بكل مجالات الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، وهذا من شأنه أن يذلل صعوبة التقطيع إلى اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي، لأن

الظاهرة الاجتماعية بطبيعتها معقدة ومركبة من أبعاد هي في ذات الوقت نوعية، ومتنوعة التسلسل مما يترتب عن ذلك أن ما يسمى بالاقتصادي هو ما يهيئ في الاجتماعي، وكذلك الشأن بالنسبة للثقافي، فهو ملازم للاجتماعي مثله مثل السياسي والاقتصادي.

2. أن تحقيق عملية التنمية يستلزم استغلال كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع، وهذه العملية تنطوي على شرطين أساسين: يتمثل أولهما في إزالة المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة لدى المجتمع، وأما الشرط الثاني فيتمثل في وضع الترتيبات اللازمة التي تساعد على بروز هذه الإمكانات الإنسانية ونموها، وعلى هذا الأساس فالتنمية عملية رهن بتغير أفراد المجتمع قيما وسلوكا.

3. أن التنمية لا تقتصر على مجرد حدوث مجموعة من التغييرات الاقتصادية، ولكنها تستوجب أيضا إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية والثقافية تتصل بالقيم والأدوار المختلفة للفرد داخل المجتمع، ومن تم النظر إلى محتوى التنمية نظرة متكاملة تمس كل أنساق البناء الاجتماعي.

4. تشير التعاريف السابقة إلى أن التنمية تعتمد في تحقيقها على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وهذا يندرج ضمن خاصية الديمقراطية التي تمنح تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع في إطار منظم للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات السياسية وفي تحديد أهداف التنمية وأساليب تنفيذها. كما مثل التخطيط ــ كأسلوب ــ السمة البارزة في عملية التنمية لبلوغ الأهداف المنشودة وفق استراتيجية محددة تعمل القيادة على تجسيدها ميدانيا.

استنادا لذلك، فإن مفهوم التنمية ينبغي أن يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية ضمن إطار المجتمع القومي، وكذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط

السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات في سبيل رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه، لتحقيق الاحتياجات المتزايدة والمتطورة وذلك في ظل إيديولوجية تترجم آمال الأمة وتصور كل ما يجب أن يكون عليها مستقبلها في كل الميادين.

إلا أنه وجد مقابل ذلك اتجاه ثنائي عمل على تناول قضايا التنمية حيث يصنفها إلى تنمية اقتصادية تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية، وتنمية اجتماعية تتعلق بالقضايا البشرية في مجال التعليم والصحة والرعاية ...الخ. بيد أنه من الناحية العملية، فإن هذه الثنائية ليس لها في الواقع ما يبررها، ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلا داخل إطار اجتماعي عام، تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميز، فضلا على أن كافة عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة. ويمكن النظر إلى هذه المسألة من ذلك المنظور الذي يعبر عنه "جان دي لونغ JAN DE LONG" بالأهداف الوسيطة والأهداف النهائية للتنمية (خروف، 1999، 14-17).

ومهما كانت مصداقية هذه التعاريف، فإن الدراسات الحديثة تنظر إلى التنمية على أنها عملية تغير اجتماعي دينامية ومتصلة وواعية وموجهة، أي أنها تتم في إطار اجتماعي معين. وذلك بغض النظر عن حجم هذا المجتمع، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه، وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته.

إذن، يمكننا اختصار التنمية في مجموعة كلمات وهي:

- عملية تغير (ثقافي).
- دينامية؛

- موجهة؛
- مشاركة واسعة من أبناء المجتمع؛
- انتفاع محسوس وشامل من نتائجها.

إنها بكلمة أخرى، عبارة عن الزيادة السريعة في التحسينات الموجهة الشاملة والدائمة، أو هي عملية تغيير أو دفعة قوية مقصودة لإخراج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

4-2) النمو/ growth

وهو نوع من التطور البطيء أو التحول التدريجي الكمي دون أن يكون شاملا. أي أنه تلك الزيادة (الكمية الاقتصادية) الثابتة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، إنها تراكم رأس المال أو الزيادة في الدخل. بكلمة أخرى، النمو هو مجرد تنمية اقتصادية بحتة، وذلك بناءا على مؤشرات كمية إحصائية، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار الذي يرفع الطاقة الإنتاجية. وضمن هذا السياق يعرف النمو الاقتصادي على أنه اصطلاح يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة. وعلى هذا الأساس ينظر العالم الأمريكي "كوزينتس" للنمو الاقتصادي باعتباره عملية تؤمن زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية. وعليه يربط علماء الاقتصاد البرجوازيين مفهوم النمو بمعدلات معينة لنمو الدخل القومي والمنتوج الاجتماعي الإجمالي للثروات المادية بشكل عام.

3-4) التغير / change

يميل البعض إلى القول بحيادية هذا المصطلح وبالتالي الدعوة إلى استعماله بدلا من غيره. وقد شاع استعماله مع ظهور كتاب " التغير الاجتماعي social change " لصاحبه " ويليام أوغبرن " سنة 1922. كما ويرجع السبب في انتشاره إلى حياديته. والتغير هو ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، فمثلما توجد في المادة الحية، توجد كذلك في المادة غير الحية كما توجد في الحياة الاجتماعية.

إن أي نسق اجتماعي يخبر نوعين من العمليات processes بعضها تعمل على الحفاظ عليه وضمان استقراره واستمراره، كالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي (عمليات الثبات)، وبعضها الآخر تعمل على تبديله وتغييره ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة (عمليات التغير). (للاستزادة حول الموضوع، أنظر: أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، 1992).

4-4) التطور / evolution

لقد أكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة لاستخدامه الناجح في ميدان علم الحياة. فحينما كتب "داروين " عن تطور الأنواع تتبع العملية التي ظهرت بها الأنماط العضوية المتعددة من الأشكال الأولى والقليلة والأقل تمايزا من الحياة. كما أستعمله "سبنسر" بنجاح حتى أصبح أسمه مقرون بهذا المفهوم، والكتابات حوله كثيرة ومتوفرة.

ويقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي، كما ويدل على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حال إلى أخرى ببطء، ويأخذ في ذلك فترات طويلة. ويسود الاعتقاد أن

التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما ويرتبط بالظواهر الكونية والعضوية الموجودة.

ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة، في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها. ويبقى أن نشير إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد.

4-5) التقدم/ progress

يدل هذا المفهوم على تلك الحالة من التغير التقدمي الذي يحمل دلالة لتحسن دائم في الظروف المادية واللامادية للمجتمع في سياق غائي مثالي. فإذا كنا نستطيع أن نقف على مدى تطور المجتمع بالأدلة، فإن مفهوم التقدم يحمل أحكاما قيمية. إنه مفهوم يتلون كالحرباء، إن صح أن نشبهه بالحرباء.

إن التقدم يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها نوع من " المثل الأعلى" أو "المجتمع المثالي". وفي الغالب يكون هذا المثل الأعلى هو أفضل من كل الصور السابقة عليه، فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

ولقد انتشرت فكرة التقدم عند الرواد الأوائل من أمثال "روسو" و" كوندرسي"، كما انتشرت بين العلماء الوضعيين من أمثال "سان سيمون" و"أوغست كونت"، بحيث صاغوا منها نظريات عرفت بهم، والكتابات حول ذلك متوفرة.

4-6) التحديث / modernization

إنه مفهوم ما زال يكتنفه الكثير من الغموض بالرغم من تناوله من قبل الكثير من العلماء، ومرد هذا الإبهام أنه في مجال التحليل اللغوي يتسم بالمرحلية أكثر من الثبات، كما أنه يتضمن جوانب كثيرة من التحيز والذاتية نظرا لوجود علاقة أو رابطة تاريخية بين مفهوم التحديث ومفهوم التشبه بالغرب (أو التغريب) والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من النظم التي تولدت في غرب أوروبا في القرن 16، وهذه الأنساق متضمنة في نظرة التحديث وتفصح عن نفسها بوضوح من خلال المؤشرات التي استخدمت لقياس مستويات التحديث في بلدان بعينها.

كما أن مفهوم التحديث ارتبط بمفهوم قيمي آخر وهو التقدم، على اعتبار أن التحديث يعكس التقدم بدرجة أو بأخرى، مثله مثل مفهوم التغريب أو التشبه بالغرب، وهكذا تكتمل الحلقة بمعنى أنه يتم تعريف التقدم في ضوء التحديث، وتعريف التحديث في ضوء التشبه بالغرب وأخيرا تعريف التشبه بالغرب بواسطة الشواهد التاريخية الأمبريقية للتقدم.

ومن هذا المنطلق فإن فريقا من علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم مترادفة، وهي التحديث، التنمية، التشبه بالغرب والتقدم. ويذهبون إلى أن هذه المفاهيم تعني إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية، وبالتالي تعني إرساء النظام الرأسمالي، الليبرالي واقتصاديات السوق والحزبية والديمقراطية الغربية وغير ذلك من النظم والممارسات. ومن ثم فإن مفهوم التحديث يشير إلى محاولة القضاء على جوانب

التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والصحي، من خلال استخدام ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية.

ويذهب "إلبرت مور A. MOORE" إلى أن التحديث هو عملية تتضمن بالضرورة إدخال تحول كلي (شامل) في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا نسبيا، بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة (التقليدية).

كما عرف "سيريل بلاك C. BLACK" التحديث بأنه العملية التي يتم بواسطتها تبني ونقل النظم المتطورة تاريخيا لوظائف جديدة ومتغيرة، والعملية من وجهة نظره تعكس تطور المعرفة العلمية على نحو يسمح بمزيد من التحكم في ظروف البيئة الطبيعية، وهذه التغييرات هي التي صاحبت الثورة العلمية والصناعية في الغرب.

ويشير "ماريون ليفي M. LEVY" إلى مظاهر التحديث أو المؤشرات التي تساعدنا على القول بتزايد معدلاته، ومن أهمها إحياء مصادر الثروة وتنشيطها، والقوة، وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متضافر نتيجة استخدام الوسائل والأدوات الحديثة.

أما "اليكس انكلس A. ANKELES" فيذهب مذهبا آخر في تحديد مدلول التحديث، إذ أنه يركز اهتمامه على نمط الشخصية الحديثة وسماتها، فيقول أن هنالك نسقا خاصا من الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك، سواء في أعلى درجات التنظيم المهني أو أدناها، فهذه الشخصية تتسم بالانفتاح على الخبرات الجديدة، كما تتسم بالاستقلال عن السلطة الأبوية، والمبادرة بدور إيجابي في الشؤون العامة والتعليم

يصبح كمحرك هام في هذا المجال، أي مجال بناء الشخصية الجديدة ثم يأتي دور الخبرة المهنية في التنظيمات واسعة النطاق ـ كالمصانع ـ هذه الخبرة توسع بناء الشخصية الجديدة وتتعشها.

يلاحظ أنه بالرغم من تباين وجهات النظر لدى العلماء حول تحديد مدلول التحديث وتشعبها، إلا أنه يمكن الإشارة إلى الاتجاهات الكبرى في نظرية التحديث وهي تكشف عن ثلاثة طرق في عرض ملامح هذه العملية، وهي:

- الاتجاه الأول، ويحلل عملية التحديث ويفهمها على أنها عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء الاجتماعي وتخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية، وأن هذا التباين والتفاضل ينطوي على تنسيق وتكامل في مستوياته الأعلى وذلك عن طريق القواعد والمعايير المنظمة ذات الطابع الأخلاقي العام. وهذا الفهم يتسق بشكل عام مع نظرية "بارسونز" في النسق الاجتماعي وغيرها من النظريات المتشابهة. وهنا ربما يثار نقد مؤداه أنه من الغريب أن تصاغ نظرية من واقع النموذج الأمريكي ويجري تطبيقها دون محاولة لفهم التكوينات الاجتماعية المختلفة لمجتمعات العالم الثالث.

- الاتجاه الثاني، يحلل مفهوم التحديث بالإشارة إلى التحول الشامل للأنساق التقليدية، وهو ما حدث في المجتمعات التي أصبحت الآن متقدمة، فقد شهدت تحولا إلى العلمانية والليبرالية والديمقراطية العقلانية، أي أن التحول أصاب مجمل المعايير والتوجهات القيمية التي كانت مسيطرة.

- الاتجاه الثالث، ويفهم التحديث على أنه تكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية.

يكشف هذا العرض عن تعدد وجهات النظر حول عملية التحديث ومفهومه، إلا أن هناك شبه اتفاق بين من تناولوا هذا المفهوم يتمثل في بعض التصورات الأساسية التي تدور في معظمها حول عملية التحديث على أنها نقل للنموذج الغربي من خلال وجود عناصر الثنائية " التقليدي ــ الحديث" أو فكرة "المتصل" التي يراها البعض أنها بمثابة الأداة التحليلية في ميادين كثيرة. وعليه فالتحديث هو عملية نقل النماذج الثقافية الغربية بمختلف مفاهيمها إلى المجتمعات التقليدية السائرة في طريق النمو من خلال الاستناد إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع وأساليب الحياة (خروف، 1999، 20-23). وعلى هذا الأساس يسود الفهم بأن التحديث يعني اكتساب الطابع الغربي بمختلف تشكلاته. وعموما فإن التحديث هو إحداث تغيرات في شتى مجالات الحياة المجتمعية من النواحي الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية ... الخ.[زايد و علام، 1992، 21].

ومن هذا المنطلق يبدو أن ثمة فروقا بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث. إلا أنه تبقى هناك فروق جوهرية بين المفهومين. فالتحديث عملية تركز على عناصر: التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة، أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على تصور وجود ثنائية "تقليدي ــ حديث" أو فكرة التواصل، أو بمعنى آخر جعل الدول الغربية المتقدمة كنموذج يحتذى به من قبل الدول المتخلفة عن طريق النقل والمحاكاة؛ أما التنمية ــ كما أوضحنا ــ فهي عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره، ومن ثم يمكن الحديث عن تنمية بديلة أو بالاعتماد على الذات.

وخلاصة القول أن أي من هذه المفهومات لم يقض على غيره، إذ بقيت كلها متداولة في مجال العلوم الاجتماعية، وهذا ما يؤكد على نسبية ومرونة المفاهيم. فقد ظلت هذه المفهومات تستخدم، وأصبحت تدل على ظواهر خاصة في عملية التحول الاجتماعي الشامل. ويبقى أن نؤكد ـــ مرة أخرى ـ أن كل هذه المفهومات تشترك في خاصية واحدة ألا وهي أن لكل منها ظروف خاصة وسياق خاص ظهرت فيه. وأن استعمال أحدها دون الأخر يرجع لاعتبارات عديدة ذاتية وموضوعية، وسنعود لبعض من هذه المفاهيم بتفصيل أكثر في حينه.

ثانيا: ما هي البلدان النامية؟

1)- إشكالية التسمية:

أختلف ويختلف المهتمون والدارسون من العلماء والمفكرين على تسمية المجتمعات "السائرة في طريق النمو" ، ويقدمون لذلك سلسلة غير متناهية من التسميات. بعضها بحكم المترادفات، وبعضها قليل الأهمية لعدم شموليته أو حتى عدم جدواه ... إلا أن بعضها الآخر يكتسب أهمية كبيرة، وقد جرى وما زال يجري حوله جدل كبير بين مختلف الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية.

ومن بين التسميات الشائعة الاستعمال يمكن أن نذكر:

1) البلدان المتخلفة.
2) " التابعة.
3) " تحت المتطورة.
4) " المتعددة الأنماط.
5) " الفقيرة.

6) " ذات الاقتصاد المشوه.

7) " البطيئة النمو.

8) " المستنزفة.

9) " ذات نمط الإنتاج الآسيوي.

10) " النامية.

11) " المخلفة.

12) " الانتقالية.

13) " بلدان العالم الثالث.

14) " الأمم البروليتارية.

15) " أمم الجنوب ... الخ.

والملاحظ أن التسميات الأكثر قبولا وتداولا بين مختلف التيارات، هي تلك التي تكون أقرب إلى الحياد. والتي لا تتضمن مواقف أو خلفيات إيديولوجية وتقويمية ، كالعالم الثالث، أو البلدان النامية ... ويقل بالتالي استخدام المصطلحات الأخرى كعنوان مباشر إن كانت تحمل موقفا تقويميا إيديولوجيا مباشرا وواضحا، مثل البلدان ذات نمط الإنتاج الآسيوي أو الأمم البروليتارية. أو أنها تحمل قيمة سلبية كالدول المتخلفة أو ذات الاقتصاد المشوه.

ومن جهة أخرى فإنه قد جرى استخدام بعض المصطلحات بأشكال مختلفة ومتعاكسة في كثير من الأحيان، سواء بسبب عيوب الترجمة، أو بسبب الفارق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لبعض المفردات، حيث نجد أن " سمير أمين" مثلا، يستعمل البلدان النامية كمرادف للبلدان المتقدمة.

وإذا كان مصطلح " العالم الثالث " هو من بين أكثر التسميات شـــيوعا فذلـك لأنه تعبير يوحي ظاهريا ــ على الأقل ــ بالحياد، أي أنه مجرد الاعتراف بوجـــود كتلة من البلدان لا تنتمي من الناحية الواقعية لا إلى العـــالم الأول (الرأســمالي) ولا إلى العالم الثاني (الاشتراكي).

ومن الناحية التاريخية يعود استعمال تعبير العالم الثالث إلى " الفريـد ســوفي Alfred Soufy" الذي أطلقه على الطبقة الثالثة Troisième classe، التي كانت تؤلـــف غالبية الأمة الفرنسية غداة الثورة الفرنسية سنة 1789 (طبقة النبلاء + رجال الكنيسة + عامة الشعب أو الطبقة الثالثة). ومن تم أتسع نطاق استعماله ليصبح على ما هـــو عليه الآن. غير أن تعبير العالم الثالث بالرغم من الانتقادات التي توجه إليه وتـــأتي في مقدمتها تكريسه للانقسام العالمي، لم يعد مقبولا من الناحية الواقعية وذلك أمـــام التوجه نحو العولمة globalizationالمتعددة الجوانب: اقتصاديا، سياسيا ومعرفيا.

ويبقى أن نشير إلى أن أكثر التسميات مصداقية مـــن الناحيـــة التـــاريخو ــ واقعية، في نظرنا هي الدول المخلفة، ولو أنها أقل قبولا من الناحية الفعلية، حيـــث يسعى اصطلاح البلاد المخلّفة (بتشديد اللام) إلى تأكيد دور الرأسمالية فـــي إحـــداث تخلف " البلدان النامية "، دون إغفال للعوامل البنائية الداخلية، والمتمثلة خصوصـــا في تلك التناقضات الحاصلة بين قوى الإنتـــاج وعلاقـــات الإنتـــاج، والتـــي تفـــرز تناقضات أخرى على مستوى علاقة أسلوب الإنتاج ببيئته الطبيعية، مع إبراز أكـــثر لدور الاستعمار بأشكاله المختلفة، في تكريس التخلف وتنميته بدلا من تجـــاوزه. ولا يفهم من تأييدنا لهذه التسمية أننا ننفي إرادة الدولة نفسها في استمرار هذه الوضعيـــة، ولتجاوز أية تأويلات ستكون التسمية الأكثر تداولا هي البلدان النامية.

2) الخصائص المشتركة:

مهما كانت التسمية، فإن مثل هذه الدول قد عرفت محاولات كثيرة لتصنيفها وإبراز أهم مميزاتها، غير أن الكثير من هذه المحاولات التوصيفية لم تصمد أمام تغيرات الواقع، ومن بين تلك الخصائص ما يلي:

أولا) أغلبها كانت مستعمرة.

ثانيا أنها محصورة في مناطق جغرافية محددة. وهده الخاصية تبقى أكثر نسبية، حيث أن هناك دول كثيرة في الجنوب قطعت أشواطا في التقدم (جنوب أفريقيا)، وهناك بعضها في الشمال متخلفة (ألبانيا).

ثالثا) أنها محصورة في مناطق مناخية محددة (المناطق الحارة أو الصحراوية)، مثلما يعتقد البعض، غير أن التاريخ يفند ذلك.

رابعا) هناك من يرى أنها قاصرة على جنس أو جنسيات معينة، وأنها لا تضم الأجناس الملونة. ولكن الكثير من دول جنوب شرق آسيا واليابان تعارض هذا الرأي.

كل هذه الخصائص وغيرها التي تؤسس على اعتبارات عنصرية أو إيديوسياسية تبقى محدودة وغير واقعية. غير أن الخاصية الوحيدة والحقيقية التي تشترك فيها كل الدول النامية هي انخفاض مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك قياسا بالدول المتقدمة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أن هذه الدول لم تعرف أي مستوى من النمو؟ والحقيقة أن مثل هذه الدول لم تشارك بشكل إيجابي في عمليات النمو الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، أي التنمية التي حققتها بعض الشعوب. وليس معنى هذا أنها لم تشارك على الإطلاق وإنما أقتصر دورها

في المساهمة السلبية أو المشاركة التابعة، حيث تعيش بما يصلها من مناطق البلاد المتقدمة، فهي تستهلك أكثر مما تنتج، في حين أن الدول المتقدمة تنتج فائضا. ومن بين أهم الخصائص التي نلاحظها عند مثل هذه الدول ما يلي:

1) انخفاض إنتاجية الفرد.
2) عدم التكافؤ بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي.
3) سوء في توزيع الدخل.
4) غالبية العمل في الأنشطة الاقتصادية الأولية، وبأدوات عمل متخلفة.
5) تعايش قطاعين: تقليدي وعصري في الزراعة والصناعة.
6) ارتفاع نسبة الأمية.
7) تدني الخدمات الصحية.
8) ارتفاع معدل الوفيات.
9) ارتفاع معدل المواليد.
10) وجود بطالة مقنعة.
11) أتساع سطحي لقطاع الخدمات.

وفي محاولة مماثلة يحدد البعض (الاقتصاديون الغربيون أساسا) مؤشرات التخلف في المجموعات التصنيفية التالية:

أولا)ـ المؤشرات المرتبطة بالديموغرافيا: ويتطرقون في ذلك إلى معدل مواليد مرتفع، انخفاض نسبة الوفيات، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، أو بعبارة أخرى، يعتبر الانفجار السكاني أهم خصائص البلد المتخلف.

ثانيا)ـ المؤشرات المتعلقة بالمشكلة الغذائية: ومن ذلك سوء التغذية، الجوع، نقص البروتينات، نقص السعرات الحرارية، وفي هذا الإطار يرى أنصار هذا

المؤشر أن سوء التغذية يؤدي إلى إنتاجية عمل منخفضة وإلى ما يترتب على ذلك من آثار.

ثالثا)ـ **المؤشرات الاقتصادية ـ التقنية**: ويعددون ضمن هذا المؤشر دخل فرد منخفض، ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد في الأساس على تقنية تقليدية وأدوات زراعة قديمة، صناعة متخلفة، غياب البناء التحتي العصري نهائيا تقريبا، انخفاض مستوى التراكم ووتائر نمو الدخل الوطني وغيرها.

رابعا)ـ **المؤشرات الاجتماعية**: وهي في الغالب يتم تجاهلها، ويتم الاقتصار في حالة ذكرها على مقاييس تعداد الأميين والنيل من حقوق المرأة، وفي بعض الأحيان يضاف النظام الاجتماعي القديم[عبد الباسط، 1985، 37 ـ 38].

والجدير بالملاحظة أن كل هذه الخصائص هي متداخلة مع بعضها البعض في شكل حلقات مترابطة فيما بينها، وتبقى أن أهم خاصية يجب التأكيد عليها هي انخفاض مستوى نموها الاقتصادي الذي يجعلها تعيش في حالة فقر ومعاناة مستمرة مقارنة بالدول المتقدمة.

ففي مقارنة بينها وبين الدول المتقدمة يقدم "غولد ثورب Goldthorpe " في كتابه: علم اجتماع العالم الثالث The sociology of the third world، الفروقات التالية:

- المجتمعات الغنية تستمد أكثر من نصف غذائها من البروتين وذلك عكس البلدان الفقيرة؛
- تتحصل على ما بين الثلث والنصف من غذائها من المصادر الحيوانية، مقارنة بحوالي العشر (1/10) بالنسبة للمجتمعات الفقيرة؛
- تستعمل من خمس (5) إلى سبع (7) مرات أكثر أنواع الملابس؛

•يتمتع سكانها بظروف سكنية وصحية عالية وحسنة؛

•الوفيات تقدر بنسبة 1 : 50 بالمجتمعات الغنية مقابل 1 : 6 بالدول الفقيرة؛

•الدول الغنية تملك من الطاقة حوالي 45 مرة أكثر من الفقيرة، وحوالي 70 مرة أكثر من الكهرباء؛

•تمتلك من الأطباء ما يفوق 10 مرات ما تتوفر عليه الدول الفقيرة، ومن الأسرة (ج . سرير) المتاحة للمرضى بالمستشفيات 15 مرة أكثر؛

•تمتلك 200 مرة أكثر عدد السيارات، و 60 مرة أكثر من الحافلات. كما تمتلك 28 مرة أكثر من الجرائد، و 40 مرة أكثر من أجهزة الراديو بالإضافة إلى 6 مرات أكثر من قاعات السينما ...الخ.

3) أهم المؤشرات الواقعية للتنمية في الدول العربية (الجزائر مثالا):

استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام 1995 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقدم كشفا لحساب التنمية البشرية في الدول العربية، وذلك وفقا للجدول أدناه، تبعا لمعياري التقدم والحرمان.

التقدم	الحرمان
الصحة: في 13 بلدا من بلدان المنطقة عددها 19، يتجاوز العمر المتوقع 65 عاما، بالمقارنة بمتوسط قدره 45 عاما في سنة 1960.	يحصل أقل من ثلاثة أخماس سكان الريف على مياه مأمونة، ويحصل النصف فقط على مرافق صرف صحي.
التعليم: - خلال العقدين الماضيين تضاعف تقريبا معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، بحيث ارتفع من	- زهاء 80 مليون شخص أميون.

30 % في عام 1960 إلى 54 % في عام 1992.

- زاد القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي معا بنسبة ست مرات تقريبا، من 8 ملايين إلى 46 مليونا خلال الفترة 1991-1960.

- يوجد 9 ملايين طفل خارج المدارس الابتدائية، و15 مليونا خارج المدارس الثانوية.

الدخل والفقر: - بين عامي 1974 و 1992، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 40 بالمئة تقريبا.

- كان معدل النمو الزراعي، البالغ 4 7 % سنويا خلال العقد الماضي، أعلى معدل في المناطق النامية.

- كان حوالي 73 مليون شخص يعيشون دون خط الفقر في عام1990، وكان أكثر من 10 ملايين شخص يعانون نقص التغذية.

- زادت نفقات الدفاع من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1960 إلى 12 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991.

المرأة: - خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1991 انخفضت الفجوة بين الجنسين في القيد في المرحلة الثانوية من 54 % إلى 32 %، وانخفضت الفجوة في التعليم العالي من 65 % إلى 35 %. وهذا يمثل أسرع سد لهاتين الفجوتين في العالم النامي.

- حوالي 30 % من النساء المقيدات في التعليم العالي يدرسن العلوم الطبيعية

- لا تشارك سوى نسبة 17 % من النساء العربيات في القوة العاملة الرسمية.

- تمثيل الإناث في البرلمانات لا يتجاوز 4%، وهي نسبة تقل كثيرا عن المتوسط البالغ 10 % في العالم

والتطبيقية.	النامي.
– بلغ نصيب المرأة من المناصب الإدارية والتنظيمية نحو 14 %.	
الطفل: – خلال الفترة 1992-1960، انخفض معدل وفيات الرضع بما يتجاوز 5/3 بحيث بلغ 64 حالة وفاة لكل ألف مولود حي بعد أن كان 165 حالة وفاة.	– ما زال معدل وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا من العمر سنة، وقدره 83 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، أعلى من المعدل في البلدان الصناعية خمس مرات.
– أكثر من 4/3 الأطفال الذين بلغوا من العمر سنة محصنون.	
البيئة: – خلال الفترة 1992-1965 انخفض معدل استهلاك الطاقة مقابل كل 100 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلثين (3/2) بحيث أصبح يعادل 67 كغ من النفط بعد أن كان 228 كغ.	– مع وجود أقل من 1000 متر مكعب من المياه للفرد الواحد في كل عام، يعاني حوالي 55 % من الناس شحة شديدة في المياه.

المصدر: المستقبل العربي، عدد، 203، 1/1996، ص 134.

4/ المرأة والتنمية المستديمة:

إن السياسات الإنمائية التي تعتمد فقط على قوانين السوق دون الأخذ في الاعتبار العدالة الاجتماعية والبيئية وترقية الإنسان وبخاصة دور المرأة، مثل هذه أثبتت إفلاسها وذلك بإجماع الخبراء بمختلف توجهاتهم (من ذلك مثلا ما عبر عنه

تقرير البنك العالمي). فالتنمية الحقيقية هي التي تقوم على مشـــاركة جميـــع فئـــات المجتمع ويكون تدخل الدولة واضحا للضبط التوجيـــه والإشـــراف، وأن لا تـــترك الحبل على الغارب لسوق اقتصادية همها الوحيد هو الربح. وهنا وجب التأكيد علـــى ضرورة تبني فلسفة تنموية تراعي الجانب الاقتصادي ولا تهمل البعد الاجتمـــاعي؛ أي التزاوج بين الاقتصادي والاجتماعي، مع الوجود الفعلي للدولة وتحكمـــها فـــي القطاعات الاستراتيجية...

إن التعليم والتربية والتكوين ومصالح صحية ملائمـــة وفـــرص اقتصاديـــة موسعة مع حقوق عادلة من شأنها أن تمكن المرأة من المشاركة الكاملة في عمليـــة التنمية المستديمة- فمن المعروف أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المـــرأة كلمـــا ازداد التحكم في الانفجار السكاني ــ حيث تشير دراسة للبنك العالمي أن كل سنة تمـــدرس بالنسبة للمرأة تساعد في تخفيض نسبة الولادات بـــ 10%. ومن جهة أخرى تؤكـــد إحصائيات من 25 دولة نامية أن ثلاث (03) سنوات تمدرس للأم من شأنها تخفيـــض نسبة الوفيات المبكرة للأطفال بنسبة 15%.

ومن البديهي أن أما متعلمة تتحكم أكثر في قواعد الوقاية الصحية والتغذيـــة الملائمة، كما أنها مؤهلة أكثر لتسير الميزانية العائلية، حيث أبدت ذلـــك دراســـات وبحوث أجريت في كل من غواتيمالا، سيريلانكا، الهند، الكامرون والشرق الأوسط.

إن مسألة تعليم المرأة وثقافتها وعملها، هي جميعا أمور في غايـــة الأهميـــة بالنسبة لها من جهة، وللمجتمع ككل من جهة أخرى. وفي هذا السياق، تبدو الصورة قاتمة بالنسبة للعالم العربي في مجمله، حيث نجد في ثمانينيات القـــرن العشـــرين أن نسبة الذكور إلى الإناث في التعليم الجامعي تتجاوز خمسة (05) أضعاف. تقدر فـــي المملكة العربية السعودية بحوالي خمسة عشر (15) ضعفا والسودان عشـــرة (10) أضعاف، أما في تونس فتقدر بـــستة (6) أضعاف (وميض نظمـــي، 1985، 59-58).

ومن البديهي أن ينعكس ذلك على العمل الإنتاجي، وما يعززه من قيم اجتماعية متطورة من ناحية، وتعود بالخير على المجتمع ككل من ناحية أخرى. وهنا نلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة بالنسبة لعدد السكان من القوى العاملة هي ضئيلة للغاية. فعلى سبيل المثال نجد أن أعلى نسبة تقدر بـ 9.6 % تعود إلى سوريا، أما بالنسبة للمملكة المغربية فتقدر بـ 8 % وفي مصر 4 % أما في ليبيا فتقدر بـ 2.7 %. وبالنسبة للدول الأكثر تقدما فإن النسب تبدو بعيدة عن نظيرتها العربية، حيث تقدر مشاركة المرأة بـ 36.7 % في اليابان، وتقدر بـ 29.5 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و بـ 20.4 % في اليونان.

إن مساهمة جميع طاقات المجتمع في التنمية يستوجب إيلاء العناية اللازمة للجانب العلمي، فبالعلم وحده تتقدم الأمم، وفي هذا الميدان بالذات، تحتل الدول العربية وضعا مأساويا لا تحسد عليه، ففي مجال البحث العلمي تحديدا، يلاحظ على المستوى العربي انخفاضا إن لم نقل ركودا في الاهتمام بالبحث العلمي... فالإنتاج العلمي لمجموع الأقطار العربية لا يتجاوز 40 % مقارنة بالإنتاج العلمي لإسرائيل، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار قياسا إلى عدد السكان فإن الإنتاج العلمي العربي لا يكاد يصل إلى 1 % بما هو في إسرائيل.

وبالنسبة للجزائر تحديدا، يمكن أن نقف على بعض الحقائق حول مدى مساهمة المرأة في التنمية عموما؛ فبخصوص مساهمة المرأة الجزائرية في عالم السياسة منذ الاستقلال نجد:

- من أصل 197 نائبا منتخبا تم انتخاب 10 نساء نائبات، أي بنسبة 5.07 % من مجموع أول مجلس وطني تأسيسي سنة 1962-1964.

• من أصل 127 منتخبا تم انتخاب امرأتان فقط، أي بنسبة 1.57 % من مجموع أول مجلس وطني 1965-1964.

• من أصل 295 منتخبا تم انتخاب 10 نساء، أي بنسبة 3.38 % في أول مجلس شعبي وطني 1982-1977.

• من أصل 295 منتخبا تم انتخاب 07 نساء، أي بنسبة 2.37 % في ثالث مجلس شعبي وطني 1987 .

• في انتخابات المجلس الشعبي الوطني الرابع (1991)، ترشحت 96 امرأة، ولم تنتخب أية واحدة منهن في الدور الأول.

• في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لسنة 1997، تم انتخاب 12 امرأة من أصل 130123 منتخبا، أي بنسبة 0.4 %.

• وفي انتخابات المجالس الشعبية الولائية لنفس السنة، تم انتخاب 65 امرأة من مجموع 1870 منتخبا، أي بنسبة 3.47 %.

• كما تم انتخاب 03 نساء وتعيين 05 في مجلس الأمة سنة 1997 ، وهذا يعادل 08 نساء من أصل 144 عضوا، أي بنسبة 5.5%.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تقلدت 12 امرأة مناصب وزارية منذ سنة 1982 إلى يومنا هذا، ديسمبر 2000 ، وهؤلاء النسوة هن: زهور ونيسي (وزيرة الحماية الاجتماعية، ثم وزيرة التربية الوطنية)، ليلى الطيب (وزيرة مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني)، ليلى عسلاوي (وزيرة الشباب والرياضة، ثم كاتبة الدولة للتضامن الوطني والعائلة)، نفيسة لاليمام (وزيرة الصحة)، مليكة علاب (كاتبة الدولة مكلفة بالبحث

العلمي)ن سعيدة بن حبيلس (وزيرة منتدبة للتضامن الوطني)، مريم بـــن ميـــهوب زرداني (وزيرة مستشارة للشؤون القانونية والإداريـــة)، عائشـــة هانيـــة سميشـــي (وزيرة التضامن الوطني)، ربيعة مشرنن (وزيرة التضامن والعائلـــة)، زهيـــة بـــن عروس (كاتبة دولة مكلفة بالثقافة). بالإضافة إلى مستشـــــارة لرئيـــس الجمهوريـــة وواليـة (محافظة) لإحدى ولايات الوطن.. .

وما دمنا نتكلم عن واقع التنمية في العالم العربي من خلال بعض المؤشـــرات التي تناولناها آنفا، حري بنا أن نقف قليلا عند تجربـــة بعـــض الـــدول الآســـيوية، باعتبارها تجربة رائدة في التنمية، وللتمعن وأخذ العبرة في كيفية تعاملها مـــع تلـــك المؤشرات التي تطرقنا إليها.

النموذج الاقتصادي ــ الاجتماعي للتنمية

أو نموذج دول جنوب شرقي آسيا للتنمية

لا يخلو أي حديث في التنمية عموما وبخاصة التنمية الاقتصادية منـــها مـــن الإشارة إلى ما خبرته دول شرق آسيا في هذا المجال. وفي هذا الصدد يكثر تـــداول مجموعة من المصطلحات، من ذلك مثلا مجموعة النمور، مجموعة الآسيان... الخ. كمترادفات أو دون معرفة دقيقة لمكوناتها (من الدول). ولذلك قبل أن نتمعـــن فـــي تجربة دول شرق آسيا، حري بنا أولا أن نوضح مما تتكون هذه الدول:

- اليابان وهي أكثر دول آسيا تقدما، وخصوصا فـــي المجـــالين الصنـــاعي والتكنولوجي.
- مجموعة النمور الآسيوية، وتضم هونغ كونغ (أصبحت تابعة للصيـــن)، كوريا، سنغافورة، تايوان (تطالب الصين بها).

• مجموعة الآسيان (ASEAN) أو رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وتضم إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفيليبين، بروناي. وهذه المجموعة يمكن تقسيمها من حيث الأفضلية المقارنة إلى مجموعتين: دول ذات دخول متوسطة كماليزيا وتايلاند. ودول ذات دخول منخفضة كإندونيسيا والفليبين.

• مجموعة "سارك SAARC"، وتضم الهند، الباكستان، بنغلاديش، سيريلانكا، النيبال. وباستثناء الهند والباكستان الدولتان النوويتان، فإن قدرات هذه المجموعة لا ترق إلى سابقتها.

• الصين وهي عملاق آسيا (ديموغرافيا واقتصاديا)، ذات حجم اقتصادي كبير ومتنوع، يعرف صناعات متقدمة جدا تمس كل المجالات، وبخاصة في مجال الفضاء والصناعات العسكرية والنووية عالية المستوى؛ ويبدو أنها مرشحة لريادة العالم*.

نموذج طيور الإوز:

المتصفح لطيور الإوز يلاحظ أنها عندما تطير في السماء تتشكل في صفوف تتبع في طيرانها أو تحليقها إوزة واحدة تكون في المقدمة، وهذه الأخيرة هي التي تحدد اتجاه باقي صفوف الإوز الأخرى؛ ويطلق هذا التشبيه على دول آسيا في تجربتها التنموية. واستنادا لهذا التشبيه تعتبر اليابان بمثابة الإوزة القائدة، أو الدولة المبدعة التي تبتكر نوعا جديدا من المنتجات ما تلبث أن تبدأ في تصديره بعدما يتم تغطية حاجة السوق المحلية من هذا المنتوج. وبعد فترة من الزمن تبدأ الدولة "التابعة" (في الصف الأول)، وهي التي اعتادت على استيراد هذا المنتوج، بتعلم

---

* بوادر حرب باردة بدأت تلوح في الأفق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وخاصة فيما يعرف بقضية الطائرتين: طائرة التجسس الأمريكية التي أسقطتها الصين فوق أجوائها، وطائرة الرئيس الصيني التي جهزت في أمريكا بأجهزة تصنت ... إلخ.

كيفية إنتاجه من خلال اتباع سياسة إحلال الواردات. وفي هذا السياق، فإن مجموعة النمور هي التي تطير خلف الإوزة مباشرة، وبمجرد أن يتم إشباع حاجاتها المحلية، فإنها تقوم بتصديره إلى دول آسيا الأخرى، التي كانت تستورده من اليابان، وبطبيعة الحال هي التي تكون في الصف الموالي. ويتنقل المنتوج بين دولة وأخرى ليتوطن في كل مرة في صف. ووفقا لهذه العملية يتم غزو أسواق التصدير للدولة المبتكرة ذاتها، بحيث تجد الدولة المبتكرة نفسها بعد ذلك، تعتمد اعتمادا مطلقا على استيراد سلعة كانت هي المبتكر الأول لها.

وهكذا، فبينما تحاول "مجموعة النمور" أو الإوزات في الخط الثاني اللحاق بالإوزة القائدة (اليابان) فإن طيور الإوز الأخرى التي تشكل الخط الثالث "مجموعة الآسيان ASEAN" تحاول جاهدة عدم التخلف عن الركب... وهكذا دواليك... واستنادا لذلك فإن أسواق دول الخط الثاني يتم غزوها من قبل دول الخط الثالث... لتبدأ بعد ذلك دورة منتوج جديدة. وربما هذا ما يوضح سيناريو النمو GROWTH الهائل الذي خبرته دول آسيا المتضمنة في النموذج، والذي تدعمه الشواهد التاريخية. فلقد عرفت اليابان نموا مبهرا في الفترة الممتدة بين 1955-1965 الذي اعتبره المهتمون والخبراء بمثابة معجزة استثنائية في العالم عموما، وفي شرق آسيا خصوصا. ولقد تكرر نفس السيناريو خلال العقدين المواليين (1965-1982) لمرتين متتاليتين: المرة الأولى، بالنسبة لمجموعة النمور (كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة). والثانية، بالنسبة لمجموعة الآسيان (ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا). وضمن هذا المنظور يتوقع الخبراء والمهتمون بالشأن الآسيوي، انطلاق موجة رابعة لنفس السيناريو في دول آسيوية أخرى (فيتنام ...).

خلاصة ما تضمنه تقرير البنك العالمي:

قبل أن نتطرق إلى نموذج دول شرق آسيا في التنمية، نقف قليلا مع ما تضمنه تقرير التنمية العالمية الجديد الصادر عن البنك العالمي. وذلك لما يتضمنه من قضايا هي في غاية الأهمية لمجموعة من الاعتبارات:

1. صادر عن هيئة دولية مالية يعرف تموقعها في النظام العالمي.
2. مستوحى في كثير من دعائمه من تجربة دول آسيا.
3. نعتقد أنه نموذجا مثاليا لتنمية بلداننا.

لقد استهل التقرير ملخصا مجموعة من التحديات حصرها في: الفقر، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الانفجار السكاني والضياع الثقافي والمخاطر البيئية... ويعترف التقرير أنه إلى جانب هذه المخاطر التقليدية، هناك مجموعة من التحديات الجديدة وتتلخص في: التطور التكنولوجي الهائل، انتشار المعرفة على نطاق واسع، النمو الديمغرافي السريع وتمركزهم في المدن، والانفتاح والتكامل بين أسواق المال العالمية، زيادة المطالبة بالحقوق السياسية والإنسانية التي تفرز نموا في الأنظمة الديمقراطية في العالم.

ولقد جمع التقرير هذه المخاطر في مجموعتين أساسيتين، هما:

1. تحديات العولمة.
2. التحديات المحلية، أو ما عبر عنه بالشأن الداخلي.

فعن تحديات العولمة تتبدى من خلال أسواق المال والحركة السريعة لرأس المال، وزيادة هيمنة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات والمخاطر التي تفرضها على الوظائف والأجور في الأسواق المحلية، ناهيك عن آثار انتقال عدوى الصدمات في أسواق المال إلى الدول المحصنة والمتعافية (فما بالك بتلك الدول التي يسودها

العياء). أما التحديات الداخلية فتتمثل أساسا في الفقر والإنهاك البيئي والحقوق السياسية والإنسانية.

وأمام هذه المخاطر الداخلية والعولمية، التي يجب العمل على التقليل من حدتها أو تفاديها، يصل التقرير إلى قناعة بأنه لا يوجد نظام واحد ووحيد يصلح لكل المجتمعات؛ فسياسات الانفتاح المطلق لا تؤدي دائما إلى النتائج السليمة، كما أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضروري ومهم وأثبت جدواه.

وبصراحة يؤكد التقرير على أنه بالرغم من فشل تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي سابقا؛ إلا أن تجارب التدخل الفعال للحكومة في النشاط الاقتصادي (اليابان، دول جنوب شرقي آسيا، الصين – دولة الألفية الثالثة)، أثبتت جدارتها وجدواها وأظهرت أنه بالإمكان فعلا تحقيق معدلات تنمية عالية بالرغم من وجود التدخل الحكومي. وعند هذا الحد يتساءل التقرير حول أي النظامين أجدى؟ هل هو نظام السوق؟ أم التدخل الحكومي؟ ويجيب بأن كلا من **الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي الواعي** ينبغي أن يتكاملا.

ويشير التقرير إلى ضرورة أخذ العبرة من مختلف التجارب التنموية التي تم تطبيقها في دول عديدة وعبر مراحل طويلة، وهل أن مثل هذه التجارب يمكن أن تعطينا بعض المؤشرات التي تدلنا على الطريق السليم نحو النجاح، أم أن علينا الاستمرار في طريق التجربة والخطأ؟. ويحصر الإجابة فيما أطلق عليه التقرير "**الفكر التنموي الجديد**" الذي برز من خلال تلك التجارب السابقة، ويرتكز هذا الفكر الجديد على أربعة محاور أساسية وهي:

أولا: أن التنمية ولكي تكون ناجحة، فإنه ينبغي أن تنهض على عدة أهداف متزامنة، وليس على مجرد هدف واحد. فقد كان التركيز في السابق منصبا على رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالرغم مما لهذا الهدف من أهمية، فإنه لا ينبغي

أن يكون منفردا، وأن تشمل التنمية من ضمن أهدافها رفع مستوى المعيشة والارتقاء بالتعليم والصحة والاهتمام بالبيئة.

ثانيا: أنه لا توجد سياسة نموذجية واحدة لتحقيق التنمية في جميع الدول، بل توجد سياسات متعددة ومتنوعة، ولكي تنجح جهود التنمية، فإن هذه السياسات ينبغي أن تكون متكاملة ومتداخلة وفي تناغم تام. وهذه التشكيلة من السياسات يجب أن تتخذ ضمن بيئة مناسبة من القوانين والقواعد والنظم، أو بالأحرى ما يطلق عليه اسم "البيئة القانونية والمؤسسة".

ثالثا: تلعب الحكومات دورا رائدا في النشاط الاقتصادي، وأن هذا الدور قد يأخذ أشكالا متعددة، ليس من بينها الصيغة القديمة التي ثبت فشلها، والتي تقوم على الملكية المباشرة لأصول الإنتاج، كما عبرت عنها التجربة الاشتراكية في أوروبا والدول النامية على حد سواء. فمثل هذا الدور الفعال للحكومة، من شأنه ليس فقط تسريع عملية التنمية وتكملة دور القطاع الخاص، وإنما ضمان حماية المجتمع من التجاوزات التي قد تولدها الرغبة في الربح السريع والإثراء بأي ثمن، حتى ولو كان على حساب المجتمع والبيئة.

رابعا: إن الإجراءات والقواعد الخاصة بالطريقة التي تتخذ بها السياسات ذاتها، وكما أثبتت تجارب دول عديدة، لا ينبغي أن تكون فئوية ــ حزبية أو قطاعية؛ لأن اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية من قبل فئات قليلة أو نخبة متميزة وبعيدا عن الإجماع الشعبي، والإجراءات السليمة التي تبنى على المشاركة الواسعة، غالبا ما يكون مآلها الفشل.

ويخلص التقرير إلى التأكيد بأن ما سيميز القرن المقبل هو عملية الاتصال الواسعة النطاق، فإذا كان بإمكان الحكومات في العهود الماضية الاكتفاء على الذات والعزلة عن الآخرين، فإن هذا الخيار لم يعد ممكنا في وقت سقطت فيه الحدود

وتلاشت فيه القيود أمام حركة البشر ورأس المال؛ وأنه لكي تتوفر لأية دولة شروط النجاح، ينبغي على حكومتها أن تتفاعل ــ في آن واحد ــ على المستويين المحلي والعالمي. ويتجلى التفاعل على المستوى العالمي من خلال التواصل مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات غير الحكومية والشركات الدولية؛ أما المحلي، فيتجلى من خلال التفاعل مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص، ومع مختلف فئات الشعب دون إقصاء أو تهميش.

اللافت للانتباه، أن هذا التقرير الذي مازال الحبر الذي كتب به لم يجف بعد، جاء وكأنه يصف ما خبرته بعض دول جنوب شرق آسيا في مجال التنمية، منذ زمن ليس بالقصير. حيث يكاد أن يتطابق **نموذج التنمية الجديد** المقترح من البنك العالمي مع **نموذج النمو الاستراتيجي** لدول جنوب شرق آسيا. فبالنسبة لهذا النموذج الأخير تتدخل الدولة في مجالات عديدة، من ذلك مثلا تدخلها في آليات السوق، حيث أن معظم دول هذه المنطقة الناجحة تتدخل في هذه الآليات، وذلك من خلال تحديد قدرة القطاع الشخصي على الاستهلاك، وتنظيم القطاع المالي على نحو كبير وذلك من أجل ضمان مورد يمكن التكهن به من الرساميل الرخيصة التكاليف للقطاع الصناعي. حقيقة الأمر، أن الآليات التي استخدمتها هذه الدول في نقل وتحويل الموارد بالقوة من الاستهلاك إلى الاستثمار كانت صارمة، غير أن نتيجتها النهائية كانت إيجابية، وهي الارتفاع الكبير لحجم المدخرات. كمال تدخلت هذه الدول على نحو انتقائي بغية تعزيز صناعات معينة، والترويج لها بنجاح ومقادير مختلفة... فبالنسبة لكوريا الجنوبية مثلا، والتي تعد المثال الصادق عن هذا التدخل الناجح، نلاحظ أنها أقدمت على إنشاء صناعة صلب محلية بالرغم من معارضة الدول الأجنبية المانحة للمساعدات (بما في ذلك الهيئات المالية)، ورغم عدم تحمس القطاع الخاص للمشروع. وكانت النتيجة، كما يعرف الجميع، تطور إنتاج الصلب الكوري

الذي تملكه الدولة حتى أصبح أكثر فعالية من أي إنتاج مماثل في العالم كلـه. ومـن أوجه التدخل أيضا الأخذ بسياسات ناجحة لدعم الصادرات، فباستثناء اليابـان، التـي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على الزيادة المستمرة في الطلب المحلي، فإن جميـع اقتصاديات دول منطقة شرق آسيا، اعتمدت في نموها أساسا على زيادة الصـادرات؛ فالنمور الآسيوية باستثناء سنغافورة حققت واحتفظت بمعدلات عالية لنمو الصـادرات يتجاوز 10% سنويا منذ سنة 1972، وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 30% منذ عـام 1978، وحتى سنغافورة بعد أن تعافت من الركود الذي أصاب اقتصادهـا عـام 1980 سجلت هي الأخرى زيادة قدرها 28% في إيراداتها من التصدير. وبالنسبة لـدول " آسيان" باستثناء الفيليبين، فإنها جميعا شهدت زيادات متواصلـة فـي صادراتـها، وبالذات إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والملاحظ أنه في الوقت الذي عمـدت فيـه معظم هذه الدول إلى مساعدة الصناعات التصديرية إلى الحد الذي لم يتردد فيه عـدد كبير من هذه الدول في توجيه المتوافر من القروض نحو قطاعات تصديرية معينـة، ووفرت قروضا للمصدرين في المراحل الأولى على نحو آلي ...فـإن معظـم هـذه الدول عمدت إلى استخدام آلية ضبط الواردات بغية حماية القطاعات الاستراتيجية. وإلى جانب كل ما تقدم يبدو واضحا الميل نحو تصدير الموارد البشرية إلى الخـارج، حيث أن العديد من قوة العمل لا تجد لنفسها سوقا للعمل في بلدانها لقلـة مهارتـها، فتضطر إلى الهجرة الخارجية بحثا عن عمل مناسب وبأجور متدنيـة، لذلـك تجـد بسهولة عملا لها هناك، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبـا الغربيـة ودول الخليج العربي. وتفيد الدراسات والبحوث في هذا المجال، أن حوالي 10% مـن عمال المصانع الأجانب يبتدئون العمل دون مهارات تذكر، ويشكل عمال هذه الـدول – شرق آسيا – نسبة كبيرة منهم، غير أنهم يكتسبون مهارات في دول غير دولـهم

التي ينتمون إليها. وكأنما العالم الصناعي والغني قد أصبح ورشة مفتوحة لتدريب عمالة هذه الدول.

إن ذلك وإن كان يدل على مدى الخبرة التي اكتسبتها هذه الدول، من خلال تصدير مواردها البشرية، فإنه يشير إلى المبالغ الضخمة التي تصل هذه الدول من خلال الودائع المرسلة من طرف عمالتها في الخارج.